والايطالية وغيرها) وكان لا بد لهذه الافكار ان تتسرب الى الاوساط الحاكمة عن طريق الاعضاء الشباب في الاحزاب الليبرالية والاشتراكية الديمقراطية ومنذ عام ١٩٧٠ بدأت بعض الاوساط الحكومية الاوروبية تمهد للاعتراف بالوجود السياسي الفلسطيني وتبحث عن الوسائل والطرق للتعامل مع هذا الوجود ، وكان اساس البحث قناعة خفية بتداخل القضية الفلسطينية بالنزاع العربي ــ الاسرائيلي ، ولكن الحكومات الاوروبية فضلت عدم اظهار هذه القناعة لكي تظل منسجمة مع موقفها السابق في الحكم على المقاومة الفلسطينية بمعزل عن دوافعها السياسية ، وبتركيز مبالغ فيه على الناحية الانسانية من القضية الفلسطينية (اللاجئين) وعلى هذا الاساس قامت الدول الاوروبية بعدة مبادرات لتقوية نفوذها في الشرق الاوسط عن طريق لعب دور في القضية الفلسطينية ولكن هذه المبادرات فشلت لسببين : ــ

اولا : حرصت اوروبا الغربية لعب هذا الدور بعيدا عن اي اتصال او احتكاك بالفلسطينيين (منظمة التحرير الفلسطينية) وكانت سياستها قائمة على اساس ان تقوية العلاقات مع بعض الدول العربية المؤثرة في السياسة العربية تكفي لانجاح المبادرة .

ثانيا : اعتبار اوروبا الغربية القضية الفلسطينية خاضعة للاحتكار الدبلوماسي الامريكي والسوفيتي وعلى هذا الاساس منحت الولايات المتحدة مطلق الحرية في التعبير عن سياستها تجاه هذه القضية .

الا ان نجاح المبادرة الفرنسية المؤقت عام ١٩٦٧ والذي كان قائما على نظرية استقلالية الموقف الاوروبي وما حققه هذا النجاح من توازن في العلاقات العربية ــ الفرنسية(٤) قد جعل للموقف الفرنسي وزنا خاصا في المجهودات الاوروبية المشتركة نحو ايجاد مخرج سياسي منطقي من مأزق التناقض بين التأييد المطلق لاسرائيل والالتزام الدولي بقرارات الامم المتحدة .

المواقف المشتركة للمجموعة الاوروبية

لم يظهر اي موقف اوروبي مشترك تجاه القضية الفلسطينية او النزاع العربي ــ الاسرائيلي حتى مطلع عام ١٩٧١ وقد بدأت التمهيدات لاخراج مثل هذا الموقف خلال الاتصالات التي اجراها وزير خارجية فرنسا آنذاك (شومان) مع زملائه في حكومات السوق المشتركة (ولم تكن السوق تضم آنذاك بريطانيا او الدنمرك او ايرلندا) . وقد نتج عن هذه الاتصالات صدور ما تعارف على تسميته « بوثيقة شومان »(٤) وحددت الوثيقة الخطوط السياسية العامة لسياسة دول السوق تجاه مشكلة الشرق الاوسط واكدت ان هذه السياسة تقوم على مبدأين هما وجوب انسحاب اسرائيل من المناطق التي احتلتها اثناء حرب يونيو ١٩٦٧ وعدم السماح بتحقيق مكاسب اقليمية عن طريق الحرب والمطالبة بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ (العودة او التعويض) واقامة ادارة دولية للقدس . ويلاحظ من صياغة الوثيقة تشابهها مع مشروع روجرز الذي اعلن عنه عام ١٩٧٠ وتطابقها مع العرض الوارد في القرار ٢٤٢ وعدم تضمنها اي عنصر جديد بالنسبة للقضية الفلسطينية . وقد تعرضت الوثيقة بعد صدورها الى عملية المساومة التي تمر بها عادة قرارات المجموعة الاوروبية . فبينما اعتبرتها الحكومة الفرنسية موقفا سياسيا الزاميا اعتبرتها المانيا الغربية مجرد ورقة عمل او توصية غير ملزمة وعملت مع كل من هولندا وبلجيكا فيما بعد على ابطال مفعولها بدليل ان المواقف الاوروبية في